

## شرح كتاب «فتح المعين شرح قرة العين» باب الزكاة (٩١) قسم الصدقات.

حسام لطفي

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم. بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين اما بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - 00:00:01

وهذا هو المجلس التاسع عشر من شرح باب الزكاة من فتح المعين بشرح قرة العين للشيخ العلامة زين الدين المباري رحمه الله ورضي عنه ونفعنا بعلومنه في الدارين وما زلتنا مع المسائل التي تتعلق بقسم الصدقات - 00:00:20  
في الدرس الماضي كنا فرغنا من الكلام عن المؤلفة قلوبهم وتكلمنا كذلك عن الرقاب وقلنا لهم المكاتبون تكلمنا عن الغارمين كذلك عن المصرف السابع وهو في سبيل الله. والمصرف الثامن وهو ابن السبيل - 00:00:46

وذكرنا انه لا يعطى احد بوصفين من زكاة واحدة بخلاف ما لو اعطيانا احدا بوصفين من زكاتين مختلفتين فهنا نقول لو اعطيناه بزكاتين من زكاتين مختلفتين بوصفين فلا يأس في هذه الحالة - 00:01:09

ولما فرغ المصنف رحمه الله من الكلام عن اقسام المستحقين للزكاة شرع في الكلام عن بعض الاحكام المتعلقة بقسم الصدقات فقال  
رحمه الله تعالى تنبيه ولو فرق المالك الزكاة سقط سهم العامل - 00:01:36  
ثم انحصر المستحقون ووفي بهم المال لزم تعميمهم. والا لم يجب ولم يندب لكن يلزمها اعطاء ثلاثة من كل صنف وان لم يكونوا بالبلد وقت الوجوب ومن المتوفدين اولى قال ولو اعطى اثنين من كل صنف والثالث موجود لزمه اقل متمول غرما له من ماله - 00:02:00

ولو فقد بعض الثلاثة رد حصته على باقي صنفه ان احتاجه والا فعلى باقي الاصناف الحكم الاول من الاحكام التي تتعلق بقسم الصدقات وهو وجوب التعميم فيجب تعميم الزكاة لجميع افراد هذه الاصناف - 00:02:33

وهنا عندنا حالتان الحالة الاولى ان يكون المفرق للزكاة هو الامام الحالة الثانية وهو ان يكون المفرق للزكاة هو المال. ما لك المال اما بالنسبة للحالة الاولى وهو اذا كان المفرق الامام فالواجب عليه ان يستوعب جميع الاصناف الثمانية - 00:02:59  
ومن ضمن هؤلاء العامل وقلنا الاصل عندنا في ذلك هو الاية. ذلك لأن الله تبارك وتعالى جمع بين جميع هؤلاء الاصناف الثمانية بواو التشريك واضاف اليهم الزكاة بلا التمليك فوجب تعميم الزكاة على جميع هذه الاصناف. يبقى الان لو ان الامام اراد ان يفرق الزكاة فنقول للبد - 00:03:26

ان تستوعب بهذه الزكاة التي معك جميع الاصناف الثمانية. لا يجوز ان يقتصر على صنف دون صنف اخر. لا يجوز ان يفرق الزكاة على القراء فقط لا يجوز ان يفرق الزكاة على آآ المجاهدين على الغذاء فقط دون غيرهم للبد ان يستوعب جميع الاصناف - 00:04:05

بما في ذلك العامل وقلنا يشترط لذلك الا يكون لهذا العامل اجرة في بيت المال. اما لو كان له اجرة في بيت المال في هذه الحالة يسقط سهم هذا العامل ويرد هذا السهم على بقية المستحقين وبقية الاصناف - 00:04:29

طيب هذا فيما اذا كان المفرق هو الامام. طيب لو كان المفرق للزكاة هو مالك المال. ننتبه الان لهذه المسألة الان شخص وجبت عليه الزكاة واراد ان يفرق زكاته. فهنا نقول يجب عليه كذلك ان يعمم - 00:04:52

الاصناف جميعا بالزكاة يبقى الان زيد امتلك نصبا وحال على هذا النصاب الحول ووجبت عليه الزكاة كيف يفرق زكاة ماله؟ نقول لابد ان يستوعب جميع الاصناف الثمانية. فيعطي سهما من ما له - [00:05:14](#)

الفقراء وسهما اخر للمساكين وسهما اخر في الرقاب والمؤلفة قلوبهم الى اخر الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تبارك وتعالى في الآية. لكن يستثنى من ذلك العامل. باعتبار ان ما المال هو الذي سيوزع - [00:05:38](#)

الزكاة بنفسى فهنا نقول لو اقتصر المالك على صنف دون اخر فهذا لا يجوز يبقى لابد ان يوزع زكاته على جميع الاصناف الذين ذكرهم الله تبارك وتعالى في هذه الآية باستثناء العامل - [00:06:01](#)

هذا على مذهب الشافعية. طيب الان لو انه وجد بعض الاصناف دون البعض الآخر. يعني وجد فقراء وجد مساكين وجد مؤلفة قلوبهم ولم يجد اصنافا اخرين في بلد الزكاة فهنا نقول اذا لم يجد الا بعض الاصناف فتتصرف هذه الزكاة في من وجد منهم - [00:06:20](#)

تصرف الزكاة في من وجد منهم. وجد الان ثلاثة اصناف من المستحقين. يبقى سبق اقسام الزكاة على هؤلاء الثلاثة. لا يجوز ان تقتصر على صنف دون صنف اخر. طيب اذا لم يجد الا فقيرا واحدا في بلد الزكاة يبقى تصرف اليه جميع - [00:06:53](#)

الزكاة حتى تتحقق له الكفاية. طب الان حصلت لهذا الفقير الكفاية. وفاض المال يعني فضل عندها مال من الزكاة. ماذا نصنع بهذا المال؟ هنا نقول تنقل هذه الزكاة الى اقرب بلد - [00:07:13](#)

لهذا المذكي لبلد الزكاة وان كان الاصل عندها كما سنعرف ان شاء الله انه لا يجوز نقل الزكاة من بلد الى بلد اخر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث معاذ قال فاعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم - [00:07:35](#)

فترد في فقرائهم. فاذا الزكاة تؤخذ من الاغنياء وترد على الفقراء في بلد الزكاة فلا يجوز نقل الزكاة من بلد الزكاة الى بلد اخر الا في بعض الاحوال منها ما نذكره الان فيما اذا فاض عندها - [00:07:58](#)

فحينئذ نقول تنقل هذه الزكاة الى اقرب بلد للزكاة. فهنا بنقول حتى ولو كان المالك والموزع للزكاة فلابد ان يستوعب جميع الاصناف. فاذا وجد بعضهم دون البعض الآخر فهنا سيعطي هؤلاء الموجودين - [00:08:18](#)

الزكاة ويقتصر عليهم حتى انه اذا لم يجد الا فقيرا واحدا فانه ينفق عليه او يعطيه هذه الزكاة. طيب الان قلنا لو كان المفرط للزكاة هو المالك فلابد ان يستوعب جميع - [00:08:38](#)

الاصناف او الموجودين من هؤلاء الاصناف. طيب هل يجب عليه ان يستوعب جميع الافراد؟ لابد ان يأتي على جميع الفقراء ويستوعبهم بالزكاة. جميع المساكين ويستوعبهم بالزكاة. وكذلك بقية الاصناف الموجودين. هل يجب ذلك على المالك - [00:09:01](#)

قل بالنسبة لاستيعاب الافراد هذا ليس بواجب على مالك المال. طالما انه تكفل الزكاة بنفسى. فلا يجب عليه ان يستوعب جميع الافراد. وانما يجب عليه ان يستوعب جميع الاصناف يجب عليه ان يستوعب جميع الاصناف. لكن في نفس الوقت لابد - [00:09:21](#)

الا ينقص عن ثلاثة افراد من كل صنف يبقى يأتي مسلا على الفقراء ويعطي ثلاثة فاكثر ولا يجوز ان ينقص عن ذلك. يأتي على المساكين باعتبار ان هذا الصنف موجود. فيعطي ثلاثة من المساكين فاكثر ولا يجوز ان ينقص - [00:09:49](#)

عن ذلك وهكذا في بقية الاصناف الموجودة. طيب لو كان الموزع للزكاة هو الامام اه هنا نقول لو كان الموزع للزكاة هو الامام فلابد ان يعم جميع الاصناف ولابد كذلك من التعيم على جميع الافراد - [00:10:09](#)

فلا يجوز له ان يترك فقيرا او مسكونا او نحوها من هؤلاء من هو مستحق للزكاة دون ان يعطيه شيئا من الزكاة لابد ان يستوعب جميع الاصناف ولابد كذلك ان يستوعب جميع الافراد. هذا اذا كان الموزع هو الامام. اما المالك - [00:10:27](#)

قلنا لابد ان يستوعب جميع الاصناف لكن لا يجب عليه ان يستوعب جميع الافراد. طيب لو كان المالك هو الموزع وكان المستحقون للزكاة غير محصورين في عدد او كانوا محصورين في عدد - [00:10:47](#)

لكن لم يوفي بهم المال فهنا نقول لم يجب التعيم ولا يندب. لانه لا يمكن لمالك المال ان يستوعب هؤلاء باعتبار ان المال قليل او ان المستحقين غير محصورين. فهنا لا يجب عليه - [00:11:08](#)

التعيم على جميع الافراد بل ولا يندب له ذلك طيب جاء صاحب المال واراد ان يوزع زكاته فوجد بعض الاصناف دون البعض الآخر

فلما شرع في اعطاء الزكاة للمستحقين وجد - 00:11:28

بعض الاصناف الاخرين هنا نقول لابد ان يعطي هؤلاء الموجودين الان في وقت الاعطاء حتى وان لم يكونوا موجودين في وقت الوجوب يبقى هو الان في وقت الوجوب وجد البعض دون البعض الآخر - 00:11:52

وفي وقت الاعطاء وجد من اهل الزكاة من المستحقين اصناف اخرين. فهنا لابد ان يعطي هؤلاء الاصناف الذين وجدوا في وقت الاعطاء لأننا قلنا الاصل عندنا هو التعميم وليس الاقتصار على بعض - 00:12:10

يعني البعض دون البعض الآخر. وذكر المصنف رحمة الله تعالى مسألة اخرى الاولى للمذكي ان يعطي المتوطنين يعني الان هو في بلد الزكاة عندنا متقطعون وعندنا غرباء من المتقطعين هؤلاء فقراء ومساكين والى اخره. ومن الغرباء كذلك فقراء ومساكين الى اخر -

00:12:29

ذلك فيذكر المصنف رحمة الله ان الاولى بصاحب المال او المفرق ان اه يعطي المتقطن لماذا قال المتقطن اولى ؟ قالوا لانهم جيران لانهم جيران فله حق على آآ الجار وهذا اولى من ان يعطي الغريب. لكن لو انه اعطى الغرباء ولم يعطي - 00:12:56

متقطعي اجزاءه ذلك باعتبار انه قد انطبق عليه وصف الاستحقاق قال الشيخ رحمة الله تعالى لكن يلزمته اعطاء ثلاثة من كل صنف وان لم يكونوا بالبلد وقت الوجوب. قال ومن المتقطعين اولى. ثم قال بعد ذلك ولو اعطى اثنين من كل صنف - 00:13:21 والثالث موجود لزمه اقل متمول غرما له من ما له. وهذه مسألة اخرى حاصلها ان المالك لو اعطى اثنين من كل صنف. والثالث موجود. احنا قلنا الان المالك لو انه وزع الزكاة بنفسه - 00:13:45

فلا يجب عليه ان يستوعب جميع الافراد. بل لا بد ان يعطي ثلاثة فاكثر من كل صنف. ذلك لان الله تبارك وتعالى ذكر المستحقين بصيغة الجمع واقل الجمع ثلاثة الا ابن السبيل - 00:14:07

ذكره سبحانه وتعالى بالافراد وهو ايضا لا يتعارض مع الجمع لان الله تبارك وتعالى ذكره مفردا مضافا قال وابن السبيل والمفرد المضاف يعم. فهذا لا يتنافي مع الجمع. فالان قلنا لابد ان يعطي ثلاثة - 00:14:24

فاكثر من كل صنف جاء صاحب المال واعطى اثنين ولم يعطي الثالث وهو موجود. ما الحكم في هذه الحالة نقول في هذه الحالة يغرم صاحب الزكاة اقل متمول لهذا الثالث - 00:14:44

الذي كان موجودا ولم يعطه من الزكاة طيب لما يقول يغرم من ايه ؟ من الزكاة ولا يغرم من ماله الخاص ؟ لا يغرم من ما له الخاص. باعتبار انه وزع الزكاة. والامر انتهى على ذلك - 00:15:04

الزكاة واعطى اثنين ولم يعط الثالث وهو موجود في ضمن ويغرم من ماله الخاص اقل متمول لهذا الثالث طب لماذا قلنا اقل المتمول ؟ لان هذا هو القدر الذي اذا دفعه اليه ابتداء خرج به عن العهدة - 00:15:19

فهذا هو القدر الذي فرط فيه فهذا هو القدر الذي فرط فيه فيعطي هذا الثالث الذي لم يعطه من الزكاة اقل متمول طيب لاحظ الان انه سيفرم من ما له لا من الزكاة باعتبار انه وزع الزكاة بالفعل على البعض ولم يعطي هذا الثالث - 00:15:41

طيب هذا الذي سبق فيما لو توفر ثلاثة من كل صنف واعطى اثنين مع وجود الثالث. طيب اذا لم يجد الا اثنين فقط في بلد الوجوب اذا لم يجد الا اثنين فقط من من في بلد الوجوب. ما الحكم في هذه الحالة - 00:16:05

ها ما رأيكم ؟ الان جاء يوزع الزكاة فوجد اثنين فقط من الفقراء كوننا لا بد ان اه يعطي ثلاثة فاكثر من كل صنف. الان ما وجد الا اثنين فقط من الفقراء - 00:16:24

ها ماذا يصنع صاحب المال في هذه الحالة الصواب في ذلك ان نقول اذا لم يجد الا اثنين من الفقراء مثلا او من اي صنف من الاصناف. فهنا نقول يرد حصة الثالث على الموجودين من نفس الصنف - 00:16:42

نقول في هذه الحالة سيرد حصة هذا الثالث على الموجودين من نفس الصنف فهنا في المثال قلنا وجد اثنين فقط من الفقراء فهنا سيرد حصة الثالث الغير موجود على هذين - 00:17:05

الاثنين بشرط ان يكون محتاجين لهذا المال باعتبار انهما لم تحصل لهما الكفاية. طيب نفترض انهما قد حصل لهما الكفاية لو حصلت

لهم الكفاية. فهنا لا يرد الباقي على هذين - 00:17:26

بل سيرد هذا الباقي على صنف الآخر سيرد هذا الباقي على صنف آخر فإذا احياناً بنرد هذا الغير متواجد. حصة هذا غير المتواجد على آآ الصنف نفسه. واحياناً نرد هذه الحصة على صنف آخر - 00:17:51

لو لم تحصل الكفاية لاصحاب الصنف نفسه لهؤلاء الفقراء فنفرد حصة الثالث على هؤلاء. واما اذا حصلت لهم الكفاية فنرد هذا الباقي على الاخرين وهنا مسألة اخيرة في آآ هذا الصدد - 00:18:12

وهي لو عدمنا جميع الاصناف او وجدنا الاصناف لكن وجدناهم قد حصلت لهم الكفاية فهنا نقول في هذه الحالة ستنتقل الزكاة لاقرب بلد الى المتصدق وافتى ابن الصلاح رحمه الله تعالى بأنه تحفظ الزكاة الى ان نجد اصنافاً في بلد - 00:18:32

الزكاة فهذا مما جرى فيه الخلاف بين العلماء. لكن المعتمد هو الاول ان الزكاة تنتقل في هذه الحالة الى اقرب بلد للمتصدق. اللي هي بلد واما ما قاله ابن الصلاح رحمه الله فغير معتمد في هذه المسألة. قال رحمه الله ولو فقد بعض الثلاثة رد - 00:19:00

قصته على باقي الاصناف. والا فعلى باقي الاصناف. ثم قال بعد ذلك ويلزم التسوية بين الاصناف وان كانت حاجة بعضهم اشد لا التسوية بين احد الاصناف بل يندر. قال ويلزم التسوية - 00:19:23

بين الاصناف يعني من حيث الاسهم. الان لو اراد ان يوزع زكاته قلنا لابد ان يقسم زكاته الى اسهم. فيعطي تهمة للفقراء سهماً للمساكين سهماً في الرقاب. والمؤلفة قلوبهم الى اخر الاصناف. ويتسوي بين كل صنف - 00:19:43

من هذه الاصناف. اما بالنسبة للاحاد فهذا لا يجب ان يسوى بينهم باعتبار ان الحاجات تتفاوت باعتبار ان حاجات الافراد تتفاوت فلا يجب عليه ان يسوى بين الافراد. لكن يندر له ذلك - 00:20:07

هذا في محله اذا كان الموزع والمفرق للزكاة هو صاحب المال اما اذا كان الموزع هو الحاكم او الامام ففي هذه الحالة يجب عليه التسوية بين الاصناف ويجب عليك ذلك التسوية بين الاحاد - 00:20:29

يجب عليه التسوية بين الاحاد يبقى هنا ايضاً سفارق بين الامام وبين المالك. المالك يجب عليه ان يسوى بين الاصناف. لا بين الافراد باعتبار ان الحاجات تتفاوت اما بالنسبة للامام فيجب عليه ان يسوى بين الاصناف ويتسوي كذلك بين الافراد - 00:20:51

هذا آآ محله ايضاً في حق الامام اذا استوت جموع الحاجات فيجب عليه ان يسوى بين الافراد. اما لو تفاوت الحاجات بين الافراد فهنا يراعي كلا بحسبه فهنا يراعي كلا بحسبه. اما بالنسبة لمالك المال فلا يجب عليه التسوية بين الافراد مطلقاً - 00:21:14

طيب لو قلنا يجب في الزكاة التعميم ويجب في الزكاة التسوية بين جميع هذه الاصناف. هل يشمل هذا زكاة الفطر هل يشمل هذا زكاة الفطر؟ يعني الان لو آآ اراد شخص ان يخرج زكاة الفطر - 00:21:39

هل يجب عليه ان يستوعب بهذه الزكاة جميع الاصناف الثمانية؟ ولا لا يجب هذا الذي عليه الفتوى في المذهب هذا الذي عليه الفتوى في المذهب لكن - 00:22:03

المعتمد عند الشافعية ان زكاة الفطر كزكاة المال زكاة الفطر عندهم كزكاة المال. فلا بد فيها من التعميم ولا بد كذلك فيها من التسوية باعتبارها زكاة من جملة الزكوات - 00:22:23

فالهذا وجب فيها ما وجب في زكاة المال. لكن اختيار جماعة من الشافعية جواز آآ صرف زكاة الفطر الى ثلاثة مساكين والاقتصار على صنف الواحد بل جوز بعض اصحابنا دفع الزكاة ولو واحد فقط - 00:22:47

واطالوا في الانتصار لهذا الوجه بل ان الروياني رحمه الله نقل عن الائمة الثلاثة عدم وجوب التعميم وعدم وجوب التسوية. فهذا مذهب الجمهور في هذه المسألة خلافاً للشافعية. فمذهب الجمهور انه لا يجب التعميم - 00:23:10

ولا يجب التسوية. خلافاً لمذهب الشافعي. بل ان الروياني رحمه الله قال لو كان الشافعي حياً لافتى انه لا يجب التعميم والتسوية في زكاة الفطر وهذا الذي جرى عليه الفتوى في المذهب. فعندها مسائل ثلاثة - 00:23:31

بالزكاة آآ يفتى فيها على خلاف المشهور من مذهب الشافعي. اول هذه المسائل جواز صرف الزكاة الى صنف واحد وان كان المعتمد هو لابد من ايه؟ لابد من التعميم ولا بد من التسوية - 00:23:51

لكن الفتوى على خلاف آآ المعتمد في هذه المسألة كذلك الفتوى على جواز دفع زكاة واحد لواحد من الصنف وهذا على خلاف المشهور في المذهب ايضا وكذلك الفتوى على جواز نقل الزكاة من موضعها الى بلد اخر - [00:24:12](#)

وهذا ايضا على خلاف المعتمد في المذهب كما سيأتي معنا من عدم جواز نقل الزكاة. فهنا في هذه المسألة اختار جماعة من الشافعية جواز صرف زكاة الفطر الى ثلاثة مساكين والاقتصر على صنف واحد - [00:24:36](#)

بل بعض اصحابنا جوز دفع الزكاة ولو لواحد فقط واطالوا في الانتصار لهذا الوجه. والعلامة الكردي رحمة الله ذكر في آآ نقا عن السيوطي رحمة الله تعالى في فتاويه الفقهية انه يجوز للشافعی ان يقلد - [00:24:50](#)

بعض المذاهب في هذه المسألة سواء عمل فيما تقدم بمذهبه او لا وسواء دعت اليه ضرورة او لا خصوصا ان صرف زكاة الفطر لاقل من ثلاثة رأي في المذهب. فليس - [00:25:11](#)

اخذ بهذا الرأي بخارج عن المذهب بالكلية بل يكون قد اخذ باحد القولين او الوجهين وهذا فيه تقليد لمن رجحه من الاصحاب فعلى ذلك لو اخذ بهذا الوجه فلا بأس بذلك ولا حرج عليه خصوصا انه لا يعد خارجا عن المذهب واياضا قد - [00:25:30](#)

رجحه جماعة من الاصحاب ثم قال الشيخ بعد ذلك قال الشيخ رحمة الله واختار جماعة من ائمتنا جواز صرف الفطرة الى ثلاثة مساكين او غيرهم من المستحقين ولو كان كل صنف او بعض الاصناف وقت الوجوب محصورا في ثلاث فاقل استحقوها في الاولى وما يخص المحصورين - [00:25:55](#)

في الثاني اه نتكلم ان شاء الله عن هذه المسألة في الدرس القادم وآآ يعني نتوقف هنا ونكتفي بذلك وفي الختام نسأل الله سبحانه وتعالى ان يعلمنا ما ينفعنا وان ينفعنا بما علمنا وان يزيدنا علما - [00:26:24](#)

وان يجعل ما قلناه وما سمعناه زادا الى حسن المصير اليه وعتادا الى يمن القدوم عليه انه بكل جميل كفيل. وهو حسينا ونعم الوكيل. ونسأل الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا واياكم لما يحب - [00:26:45](#)  
يرضى وان يأخذ بناصيحتنا الى البر والتقوى. ونسأله عز وجل ان يتثبتنا على هذا الخير وان يديم علينا هذا الفضل انه ولد ذلك ومولاه - [00:27:01](#)